

تقنينُ الشريعةِ بينَ التحليلِ والتحريمِ

تأليف

عبد الرحمن بن سعد الشثري

[/http://www.saaaid.net](http://www.saaaid.net)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمدُ لله ، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد
وآله وصحبه وبعد :
فقد تصفَّحتُ ما كتبه الأخ الشيخ عبدالرحمن بن
سعد الشثري - وفقه الله - في موضوع تقنين
الشريعة ، تلك الفكرة التي ما زالَ التَّداءُ إليها يتكرَّرُ
بينَ حينٍ وآخر ، وقد ذكَّرَ - وفقه الله - ما يراه
الدُّعاةُ إلى هذه الفكرة من مُبرِّراتٍ وردَّ عليها ،
وخلصَ إلى أنَّ هذا العمل لا يجوز ، وقد سبقه
إلى القول بعدم جوازه كثيرٌ من العلماء في هذه
البلاد وفي غيرها ، فجزاه الله خيراً على ما بينَ
ووضَّح .

وهدى الله من استساغ هذه الفكرة إلى الصواب

وصلى الله وسلَّم على نبيِّنا محمد وآله وصحبه .

كتبه

صالح بن فوزان

الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء

في 19 / 9 / 1426 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
فضيلة الأخ الشيخ عبد الرحمن بن سعد بن علي
الشثري

كاتب العدل بالمدينة المنورة
حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته , وبعد :
فقد اطلعتُ على كتابكم المُسمَّى (تقنين
الشريعة بين التحليل والتحریم) فوجدته مُفيداً
لطالب الحقِّ في موضوعه , حريٌّ بالنشر بين
الناس , ليستفيد منه الباحثُ عن الحقِّ , ولإقامة
الحُجَّةِ على غيره لعله ينكفُ عما يدعو إليه من باطلٍ
لَمْ يَرِضْهُ علماءُ الشريعة قديماً وحديثاً .
وفقكم الله , وسدَّدَ خطاكم , ونفعَ بكتابكم هذا ,
وبجميع كتاباتكم في الدَّعوةِ إلى الحقِّ وردِّ البدعة .
والسَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مُحِبُّكُمْ أَخُوكُمْ

عبد الرحمن بن عبد الله العجلان
المُدِّرِّس بالمسجد الحرام
1426 / 8 / 8 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ , وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى
عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ , وَبَعْدُ : فَقَدْ نَظَرْتُ فِي
هَذِهِ الْوَرَقَاتِ الَّتِي كَتَبَهَا فَضِيلَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
بْنِ سَعْدِ الشُّثْرِيِّ وَفَقَهُ اللَّهِ فِي نَظَرِيَّةِ تَقْنِينِ
الشَّرِيعَةِ , وَعَرَّفَ الْمَوْضُوعَ , وَاخْتَلَفَ مَقَاصِدَ
الدَّاعِينَ إِلَيْهِ .

ومما يجبُ اعتقادهُ واعتمادهُ أنَّ شرعَ الله
 تعالى الحكيمِ العليمِ لا يجوزُ لأحدٍ أن يَستدرِكَ عليه ،
 أو يزعمَ تعديلاً فيه ، ومعلومٌ أنَّ معنى التقنين أن
 يجعل له موادَّ لا تُتجاوز ، وهذا فيه قصورٌ عظيمٌ ، مع
 ما يُفهم منه من التعديل أو الاستدراك ، وغير ذلك .
 وقد عُلِمَ أنَّ نصوصَ الشرعِ جوامعَ تجمعُ الأحكامَ
 الكثيرةَ التي تتسعُ لما يقعُ من الناسِ من الحوادثِ
 إلى آخر الدنيا ، وقد قاوتَ اللهُ جلَّ وعلا بينَ فهومِ
 الناسِ ، والتقنينِ يحصرُ القضاةَ وغيرهم في شيءٍ
 معيَّن ، وقد عُلِمَ حكمُ هذا العملِ .
 نسألُ اللهَ تعالى أن يَمُنَّ على المسلمينَ بتحكيمِ
 شرعِهِ ، واتباعِ سنةِ نبيِّه صلى الله عليه وسلم .

كتبه

عبدالله بن محمد الغنيمان
 تحريراً في 4 / 10 / 1426هـ
 بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على
 أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله
 وصحبه أجمعين .
 وبعد :

فقد اطلعتُ على هذه الرسالة التي جاءت
 بعنوان : (تقنين الشريعة بينَ التحليل والتحریم)
 والتي جمعها وكتبها الأخ الفاضل / عبدالرحمن بن
 سعد الشثري ، وقد ألفيتها **رسالة مختصرة**
جامعة لما ينبغي التنبيه إليه حيال هذه المسألة التي
 أثارت لغطاً ونقاشاً ، وهي مسألة تحويل الأحكام
 الشرعية إلى موادٍ مُشابهة للقوانين الغربية في

صياغتها وطرائقها ، ومن ثمَّ سُمِّيت : تقنينِ الشريعة ، والتي كُتِبَ عن خطورتها الكثير من العلماء .
وقد أشارَ كاتبُ الرسالةِ إلى شيءٍ من تاريخ المحاولاتِ لتقنينِ الشريعة ، ثمَّ أعقَبَ ذلكَ ببيانِ شبهاتِ المُجيزينِ لذلكَ ومناقشتها ، ثمَّ ذكَّرَ بعضَ أقوالِ العلماءِ والأدلةِ على المنعِ من ذلكَ وعدمِ جوازهِ ، مُبيِّنًا آثارَ التقنينِ السيئةِ على الشريعةِ ذاتها وعلى القضاةِ وقضائهم .

ونصيحتنا للأمة أن يتقوا الله في ذلك وأن لا يبتلوا الأمة بهذا التقليد الغربي خضوعاً لضغوطه وهجومه على شريعتنا وديننا ، كما ننصحُ من أشربِ الإعجابِ بها ممن ينتسبُ إلى العلمِ أن لا يتعجلوا وأن يتأملوا الأمرَ وينظروا إلى سلبياته ومفاسده ، ودرءِ المفسدةِ مُقدِّمِ على جلبِ المصلحةِ إن وُجدت أو توهمها من يدَّعيها ، ونحزُّ نخشى على من يقولُ بذلكَ ويُحبِّذه أن يكون ممن فتحَ على الأمةِ في دخولِ القوانينِ الوضعيةِ بسببِ ذلكَ كما وقع في بعضِ البلدانِ ، والله المستعان .

أسألُ الله تعالى أن يُبارك في هذه الرسالة وأن ينفَعَ بها ، وأن يُجزَلَ المثوبةَ لكاتبها ، وصلى الله على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .
د . عبدالرحمن

الصالح المحمود

18 / 9 / 1426 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمْدُ لله وحده ، والصلاة والسلام على مَنْ لا
نبيَّ بعده .

أما بعد : فقد اطَّلَعْتُ على ما كَتَبَهُ الشيخ عبد
الرحمن بن سعد الشثري فيما يتعلّق بقضية تقنين
الشريعة ، فوجدته **قِدَّ أَجَادَ وَأَفَادَ** ، وقد بيّنَ فسادَ
الدعوة إلى ذلك بالأدلة من الكتاب والسنة ، فجراه
الله تعالى خيراً ، وبارك فيه .

وكتب

عبد الله بن عبد الرحمن
آل سعد

1426 / 9 / 5

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترق من الرسل
 ، بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى ،
 ويصبرون منهم على الأذى ، يحيون بكتاب الله الموتى ،
 ويُبصرون بنور الله أهل العمى ، فكَم من قتل لإبليس
 قد أحيوه ، وكَم من ضال تائه قد هدّوه ، فما أحسن
 أثرهم على الناس ، وأقبح أثر الناس عليهم ، ينفون عن
 كتاب الله تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل
 الجاهلين ، الذين عقدوا ألوية البدع ، وأطلقوا عقال
 الفتنة ، فهم مختلفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب ،
 مُجمعون على مفارقة الكتاب ، يقولون على الله ، وفي
 الله ، وفي كتاب الله بغير علم ، يتكلمون بالمتشابه
 من الكلام ، ويخدعون جهال الناس بما يُشبهون عليهم
 ، فنعود بالله من فتن الضالين ⁽¹⁾ .
 والصلاة والسلام على عبد الله ورسوله القائل : (إن
 الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ، ولكن
 يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يبق عالماً أخذ
 الناس رؤساء جهالاً ، فسئلوا فأفتوا بغير علم ، فصلوا
 وأصلوا) ⁽²⁾ ، والمروى عنه صلى الله عليه وسلم قوله

¹ () خطبة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في كتابه :
 الرد على الجهمية والزندقة ص 55-57 .

² () رواه الإمام البخاري واللفظ له ح 100 (باب : كيف يقبض
 العلم) ؟ .

وقال رحمه الله تعالى : (وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر
 بن حزم : انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فأكتبه ، فإني خفت دُروس العلم وذهاب العلماء ، ولا تقبل إلا
 حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وليفتشوا العلم ، وليجلسوا

: (يَرْتُّ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُذُولُهُ ، يَنْفُونَ عَنْهُ)
 تَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ ، وَتَحْرِيفَ الْغَالِينَ)
 (1) ، وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْ صَحَابَتِهِ وَالتَّابِعِينَ ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ
 بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .

أَمَّا بَعْدُ : فَقَدْ كَثُرَتِ الدَّعْوَةُ فِي الصَّحْفِ إِلَى تَقْنِينِ
 الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ . وَمِنْ بَابِ بَيَانِ الْحَقِّ (2) ، وَبِرَاءَةِ
 الدِّمَةِ ، وَالتَّعَاوُنِ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى أَكْتُبُ عَنْ حَكَمِ
 تَقْنِينِ الشَّرِيعَةِ عَبْرَ الْفُصُولِ التَّالِيَةِ :

الفصلُ الأولُ : الْمُرَادُ بِالتَّقْنِينِ ؟ .
 الفصلُ الثاني : تَارِيخُ الدَّعْوَةِ إِلَى تَقْنِينِ الشَّرِيعَةِ ؟ .
 الفصلُ الثالثُ : حُجُجُ الْمُخَالَفِينَ وَجَوَابُهَا ؟ .
 الفصلُ الرابعُ : الْأَدِلَّةُ عَلَى حُرْمَةِ تَقْنِينِ الشَّرِيعَةِ ؟ .
 وَأَشْكُرُ بَعْدَ شُكْرِ اللَّهِ تَعَالَى مَشَايخِي الْفُضَلَاءَ الَّذِينَ
 قَرَأُوا هَذِهِ الرِّسَالَةَ وَأَبَدَوْا مَلاحِظَاتِهِمْ وَتَصَوُّبَاتِهِمْ ،
 فَجَزَاهُمُ اللَّهُ عَنِّي وَعَنِ الْإِسْلَامِ خَيْرًا ، وَأَخْصَنُ بِالشُّكْرِ :
 سَمَاحَةَ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ اللُّحَيْدَانِ (3) ،
 وَسَمَاحَةَ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فَوْزَانَ الْفَوْزَانَ ، وَوَالِدِي

حَتَّى يُعَلَّمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سِرًّا) .
 وَرَوَاهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ ح 2673 بَابُ : رَفْعِ الْعِلْمِ وَقَبْضِهِ ، وَظُهُورِ
 الْجَهْلِ وَالْفِتَنِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ .

(1) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْكَبِيرِ ح 20700 (بَابُ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ
 الْفِقْهِ يُسْأَلُ عَنِ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ فَيَقُولُ : كَفُّوا عَنْ حَدِيثِهِ
 لِأَنَّهُ يَغْلَطُ أَوْ يُحَدِّثُ بِمَا لَمْ يَسْمَعْ ، أَوْ أَنَّهُ لَا يُبْصِرُ الْفِتْيَا) وَابْنُ
 عَسَاكِرٍ فِي تَارِيخِ دِمَشْقٍ ج 7/38 ، وَصَحَّحَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (فَتْحُ
 الْمَغِيثِ لِلْسَخَاوِيِّ ج 1/297) .

(2) وَلَقَدْ عَدَّدَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ ت 795 هـ - رَحِمَهُ اللَّهُ -
 الرَّدَّ عَلَى الْمَقَالَاتِ الضَّعِيفَةِ وَتَبْيِينِ الْحَقِّ فِي خِلَافِهَا بِالْأَدْلَةِ
 الشَّرِيعِيَّةِ : مِنْ النَّصِيحَةِ لِلَّهِ ، وَلِكِتَابِهِ ، وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ ، وَلِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَعَامَتِهِمْ ، انْظُرْ : الْفَرْقَ بَيْنَ النَّصِيحَةِ
 وَالتَّعْيِيرِ لابْنِ رَجَبٍ ص 11 .

الكریم الشیخ عبدالرحمن بن عبدالله العجلان ، والشیخ
عبدالله بن محمد الغنیمان ، والشیخ عبدالرحمن بن
صالح المحمود ، والشیخ عبدالله بن عبدالرحمن آل
سعد - أعتقهم الله ووالديهم من النار - أمين .
وإلى الرسالة نفعني الله والمسلمين بها .

الفصل الأول : المراد بالتقنين :

المُرَادُ بِالتَّقْنِينِ كما قال سماحةُ الشیخ صالح بن
فوزان الفوزان وفقه الله : (وَضَعُ مَوَادِّ تَشْرِيعِيَّةٍ يَحْكُمُ
بِهَا الْقَاضِي وَلَا يَتَجَاوَزُهَا) (1) ؟ .

أَوْ بِمَعْنَى :

صِيَاغَةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فِي عِبَارَاتٍ إِلْزَامِيَّةٍ ، لِأَجْلِ
إِلْزَامِ الْقَضَاةِ بِالْحُكْمِ بِهَا ؟ .

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الدَّافِعَ لِلدَّاعِيْنَ إِلَى تَقْنِينِ الشَّرِيعَةِ : هُوَ
جَهْلُهُمْ بِمَا حَوَّثَهُ كُتُبُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ مِنْ كُنُوزٍ وَذَخَائِرٍ
لَا يَسْتَطِيعُ فَرْدٌ وَلَا جَمَاعَةٌ أَنْ يَحْضُرُوهَا فِي مَوَادِّ
مَحْدُودَةٍ ، ثُمَّ جَهْلُهُمْ بِمَا صَدَرَ عَمَّنْ قَبْلَنَا ، وَمَنْ دَعَا إِلَى
ذَلِكَ مِنْ أَدِيبٍ ، أَوْ صَحْفِيِّ ، أَوْ مُتَطَاوِلٍ بِمَا لَيْسَ لَهُ أَهْلٌ

وَمَنْ وَقَفَ فِيهِمْ وَجَّهَهُمْ وَرَدَّ قَوْلَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ
الشَّرِيعَةِ الْمُتَضَلِّعِينَ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ ،
وَالْمَعْرُوفِينَ بِالْغَيْرَةِ عَلَى شَّرِيعَةِ اللَّهِ الْخَالِدَةِ .
وَلَعَلَّ الدَّافِعَ لِمَنْ تَأَثَّرَ مِنَ الْمُحْسُوبِينَ عَلَى أَهْلِ
الْخَيْرِ وَالْعِلْمِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - : مَا رَأَى بَعْضُهُمْ مِمَّا

(3) وقد قال وفقه الله عن هذه الرسالة : (ليس هناك ما يمنع
نشرها) .

(1) مقال للشيخ نُشِرَ في جريدة الجزيرة عدد 11913 في
3/4/1426 هـ ، وَإِنَّ مِمَّا شَجَّعَنِي عَلَى إِخْرَاجِ هَذِهِ الرَّسَالَةِ قَوْلُ
الشيخ وفقه الله : (أَخْرَجَهَا لِكَيْ يَسْتَفِيدَ مِنْهَا الْمُسْلِمُونَ) .

صَدَرَ مِنْ بَعْضِ الْقُضَاةِ مِنْ أَحْكَامٍ ظَنَّ هَؤُلَاءِ أَنَّهَا
مُتَنَاقِضَةٌ ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ .
وَلَعَلَّهُ أَيْضًا : دَفَاعًا مِنْهُمْ مِمَّا قَدْ يَدْعُو إِلَى اتِّهَامِ
بَعْضِ الْقُضَاةِ ، أَوْ رَمِيهِمْ بِالْفُضُورِ فِي تَطْبِيقِ الشَّرِيعَةِ ،
وَأَنَّ مِنْ أَسْبَابِ ذَلِكَ فِي نَظَرِهِمْ : عَدَمَ وُجُودِ كِتَابٍ
عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ يُلْزَمُ الْقَضَاةُ بِالْحُكْمِ بِهِ ، وَيُوضَعُ عَلَى
هَيْئَةِ قَوَانِينٍ ... إلخ .

الفصلُ الثاني : تاريخُ الدعوةِ إلى تقنينِ

الشريعة :

إِنَّ أَوَّلَ مَنْ دَعَا إِلَى التَّقْنِينِ هُوَ : الْأَدِيبُ : عَيْدُ اللَّهِ
بْنُ الْمُقَفَّعِ ، وَالَّذِي حَكَمَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْأُمَّةِ : بِالزُّنْدَقَةِ ،
وَالكُذْبِ ، وَالتَّهَاوُنِ بِأَمْرِ الدِّينِ .. (1) .
حَيْثُ حَاوَلَ ابْنُ الْمُقَفَّعِ إِقْنَاعَ أَبِي جَعْفَرِ الْمَنْصُورِ
(ت 158 هـ) بِالتَّقْنِينِ فِي بَدْءِ الْعَهْدِ الْعَبَّاسِيِّ فِي
رِسَالَةٍ سَمَّاهَا : رِسَالَةُ الصَّحَابَةِ ، وَاقْتَرَحَ عَلَى الْخَلِيفَةِ
بِجَمْعِ الْأَحْكَامِ الْفَقْهِيَّةِ وَإِلْزَامِ الْقَضَاةَ بِالْحُكْمِ بِهَا .
وَكَانَ مِمَّا قَالَهُ فِي رِسَالَتِهِ : (فَلَوْ رَأَى أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَأْمَرَ بِهَذِهِ الْأَقْضِيَّةِ وَالسِّيَرِ الْمُخْتَلِفَةِ فُتْرِفَعُ
إِلَيْهِ فِي كِتَابٍ وَيُرْفَعُ مَعَهَا مَا يَحْتَجُّ بِهِ كُلُّ قَوْمٍ مِنْ سُنَّةٍ
أَوْ قِيَاسٍ ، ثُمَّ نَظَرَ فِي ذَلِكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَأَمَّضِي فِي
كُلِّ قَضِيَّةٍ رَأَيْهِ الَّذِي يُلْهِمُهُ اللَّهُ ، وَبِعَزْمٍ عَلَيْهِ عَزْمًا
وَيَنْهَى عَنِ الْقَضَاءِ بِخِلَافِهِ ..) (2) .

* ثُمَّ دَعَا الْخَلِيفَةُ أَبُو جَعْفَرِ الْمَنْصُورِ عَامَ 148 هـ إِلَى
نَوْعِ مُقَارِبٍ لِالتَّقْنِينِ ، وَهُوَ إِلْزَامُ النَّاسِ بِمَوْطَأِ الْإِمَامِ

(1) انظر : البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ج 10/96 ، لسان
الميزان للحافظ ابن حجر ج 3/173 و 366 .

(2) انظر : القضاء في الإسلام لمحمد سلام مذكور ص 115 ،
والإسلام وتقنين الأحكام لعبدالرحمن القاسم ص 239-241 .

مالك بن أنس رحمه الله تعالى (ت 179 هـ) فامتنع الإمام مالك⁽¹⁾ .

ثم أعاد أبو جعفر المنصور المحاولة مرة أخرى عام 163 هـ فامتنع الإمام مالك رحمه الله تعالى⁽²⁾ .

* ثم دعا إليه الخليفة المهدي (ت 169 هـ) فامتنع أيضاً الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى⁽³⁾ .

* ثم دعا إليه الخليفة هارون الرشيد (ت 193 هـ) فامتنع أيضاً الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى⁽⁴⁾ ، ولم يُعرف للإمام مالك رحمه الله تعالى مُنازِعٌ من العلماء .

* ثم حَمَدَتْ هذه الفتنة حتى أُخِيَّتْهَا الدولة العثمانية في أواخر ملكها ، فأصدَرَتْ عام 1286 هـ : (مَجَلَّةُ الأحكام العَدَلِيَّةِ)⁽⁵⁾ متضمنةً جملةً من أحكام : البيوع ، والدعاوى ، والقضاء على هيئة قوانين تتلاءم كما يدعون مع رُوح العصر؟! على ما يختارونه من المذهب الحنفي فقط ، وبَعْضُ النظر إن كان راجحاً أو مرجوحاً ... ثم أَلَزَمَتْ المِحاكِمَ بها عام 1293 هـ ، وصارَ هذا التقنين في المَجَلَّةِ المذكورةِ دَرَكَةً أُولَى لِحُلُولِ القانونِ الفرنسيِّ .

¹ () ذكره ابن عساكر في كشف الغطا ص 47 ، وابن عبد البر في الانتقاء ص 41 ، وانظر : عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق ص 38-39 لمحمد بن سعيد الباني .

² () انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد ج 2/376 .

³ () انظر : كشف الغطا ص 48 ، الانتقاء ص 40 .

⁴ () انظر : حلية الأولياء لأبي نعيم ج 6/332 ، إعلام الموقعين للإمام ابن القيم ج 2/363-364 ، كشف الخفاء للعجلوني ج

1/68 ، القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد للشوكاني ص 17 .

⁵ () انظر : القضاء في الإسلام لمحمد سلام مذكور ص 111 ،

وتاريخ القانون لزهدى يكن ص 286 .

* ثُمَّ اتَّجَهَتْ حُكُومَةُ مِصْرَ عَامَ 1334 هـ إِلَى وَضْعِ قَانُونٍ لِلزَّوْجِ وَالطَّلَاقِ ، وَفِي عَامِ 1342 هـ أُصْدِرُوا قَانُونًا بِوَضْعِ حَدِّ أَدْنَى لِسَنِ الزَّوْجِ ... وَهَكَذَا إِلَى أَنْ أُصْدِرُوا قَوَانِينَ لِمَا يُسَمُّونَهُ : الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ ، مُسْتَمَدَّةً مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهَا . ثُمَّ أُصْدِرُوا فِي عَامِ 1365 هـ قَانُونًا لِتَعْدِيلِ بَعْضِ أَحْكَامِ الْوَقْفِ . ثُمَّ أُصْدِرُوا فِي عَامِ 1371 هـ قَانُونًا بِالْغَايَةِ الْوَقْفِ الْأَهْلِيِّ كُلِّهِ ؟ ! .. ثُمَّ تَبَعَتْهَا جَمِيعُ الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ مَا عدا الْمَمْلَكَةَ .

وَمَا بَيْنَ فِتْرَةٍ وَأُخْرَى يُصْدِرُونَ مُذَكَّرَاتٍ تَفْسِيرِيَّةً وَالْغَائِيَّةَ ، وَاسْتَبَدَّهَا بَارَاءٍ أُخْرَى وَهَكَذَا ، حَتَّى عَمَّ إِدْخَالُ الْقَوَانِينِ الْغَرِيبَةِ فِي غَالِبِ أَنْظِمَةِ مَحَاكِمِ هَذِهِ الدُّوَلِ .

وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

* ثُمَّ دَعَا إِلَى إِقَامَةِ التَّقْنِينِ فِي الدِّيَارِ السُّعُودِيَّةِ بَعْضُ النَّاسِ فِي عَهْدِ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، فَاجْمَعَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَدِّهَا ⁽¹⁾ .

* ثُمَّ دَعَا إِلَى إِقَامَةِ التَّقْنِينِ هَذَا الْعَامَ 1426 هـ : قَلْبُهُ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْعِلْمِ ، وَبَعْضُ كَتَبَةِ الْجَرَائِدِ ، هَدَانَا اللَّهُ وَإِيَاهُمْ لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ، إِنَّهُ سَبْحَانَهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ .

الفصلُ الثالثُ : حُجُجُ الْمُخَالِفِينَ وَجَوَابُهَا :

¹ () انظر : افتتاحية جريدة أم القرى في عددها الصادر بتاريخ 28/2/1346 هـ ، ورسالة تقنين الشريعة أضراره ومفاسده ، للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام - عضو هيئة كبار العلماء - رحمه الله تعالى .

وفي مثل ذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله المشهورة : (تِلْكَ عَلَى مَا قَضَيْتَ ، وَهَذِهِ عَلَى مَا تَقْضِي) (1) .

فلا تتريب على القاضي في الحكم في هذه القضية بكذا ، وعلى مثلها بكذا مُبِيناً وَجْهَ عُذُولِهِ عن حكمه الأول .

وأيضاً : فقد يتوقف في هذه القضية من الوجوه والدلائل ما يكون حكمها على خلاف تلك القضية التي يُظنُّ مُشَابَهَتَهَا بها من كلِّ وجهٍ ، ولا يعرف ذلك إلا من تذوق القضاء ، وترَوَى بمعرفة ملابسات الخصومات .

وَمِنْ هَذِهِ الْمُبْتَرَّاتِ :

تُدْرَهُ وجود قاض بلغ رتبة الاجتهاد ؟ .
والجواب : أن الجمهور على شرطية توفر الاجتهاد فيمن يولى القضاء ، وذلك : بأن يكون عارفاً بالأصول التي تُرجع الأحكام إليها ، لا أن يكون عالماً بحكم كل قضية بعينها (2) ، وهكذا يولى الأمثل فالأمثل ، ولم يذكر العلماء الإلزام بمذهب معين لا يجوز تعديبه ، فكيف بما يدعو إليه هؤلاء من قوانين (وبالضوابط الشرعية ؟) .
وأيضاً : ففي الإلزام بالتقنين قضاءً على هؤلاء الندرية من المجتهدين لقطع طريق العلم ، والحرمان من استقلال النظر .

وَمِنْ هَذِهِ الْمُبْتَرَّاتِ :

(1) انظر : سنن البيهقي ج 10/120 باب من اجتهد من الحكام ثم تغير اجتهاده أو اجتهاد غيره فيما يسوغ فيه الاجتهاد لم يرد ما قضى به ، والمصنف لعبد الرزاق ج 19005 كتاب الفرائض ، والمغني لابن قدامة ج 9/57 .
(2) انظر : المغني ج 11/382 ، والمحلى لابن حزم ج 9/442 .

أَنَّ فِي الْإِلْزَامِ بِالْعَمَلِ بِالتَّقْنِينِ دَفْعاً لِتَأْثِيرِ
المُغْرَضِينَ ؟ .

والجوابُ : لعلَّ خَفِيَ عَلَيْهِمْ أَنَّ هَذَا مِنْ أَقْوَالِ
دُعَاةٍ مَنْ يُسَمَّوْنَ (دُعَاةُ فِقْهِ التَّيْسِيرِ الْمُعَاصِرِ) ⁽¹⁾ .
**الفصلُ الرَّابِعُ : الأدلَّةُ على حُرْمَةِ تَقْنِينِ
الشَّرِيعَةِ :**

1 - قَوْلُهُ تَعَالَى : **وَالْقِسْطُ وَالْعَدْلُ** : أَنْ يَحْكَمَ الْقَاضِي بِمَا يَدِينُ
اللَّهَ بِهِ مِنَ الْحَقِّ ، لَا بِمَا أَلْزَمَ بِهِ مِنْ تَقْنِينٍ قَدْ يَكُونُ يَرَى
الْحَقَّ بِخِلَافِهِ .

2 - قَوْلُهُ تَعَالَى : **وَالْقِسْطُ وَالْعَدْلُ** : أَنْ يَحْكَمَ الْقَاضِي بِمَا يَدِينُ
اللَّهَ بِهِ مِنَ الْحَقِّ ، لَا بِمَا أَلْزَمَ بِهِ مِنْ تَقْنِينٍ قَدْ يَكُونُ يَرَى
الْحَقَّ بِخِلَافِهِ . ⁽³⁾

¹ () بدأ هذا المنهج : بانصراف كثير من الناس إلى استفتاء فقهاء
الرخص ، وانصرافهم عن أهل العلم والعمل ، ممن منعتهم هيبة
الدين من التلاعب بالرخص .
ومن أبرز أصولهم : النظر إلى المقاصد دون النصوص ، التوسُّع
في فهم خاصية التيسر في الإسلام ، تتبع الرخص ، ترك المحكم
وإتباع المُنْتَشَبِ ، تعميم أعمال قاعدة عموم البلوى في التخفيف ،
الأخذ بمبدأ التلفيق ، جعل الخلاف دليلاً ، البحث عن الأقوال
الساقطة ليرفعوا - بزعمهم - الحرج عن الكثير من الناس الذين
وقعوا في كثير من المعاصي ... وينتمي لمنهج التيسير المعاصر
مدرستان هما : مدرسة مَنْ يُسَمُّونَ أنفسهم بالمفكرين الإسلاميين
، وغالبهم من المتأثرين بحركة الإخوان المسلمين ، والثانية :
مدرسة العلمانيين ، ومن أبرز سماتهم : أنهم يعتبرون أنَّ الدين
صحيح ما لم يتعارض مع التطوُّر ، انظر : منهج التيسير المعاصر -
دراسة تحليلية - رسالة ماجستير ، للشيخ عبدالله الطويل .
² () الآية 42 من سورة المائدة .
³ () الآية 59 من سورة النساء .

(يأمرُ اللهُ سبحانه في هذه الآية بطاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ، لأنَّ في ذلك خيرَ الدنيا والآخرة ، وعِزَّ الدنيا والآخرة ، والنجاة من عذابِ الله يومَ القيامة ، ويأمرُ سبحانه بطاعة أولي الأمرِ عطفاً على طاعة الله والرسول صلى الله عليه وسلم من غير أن يُعيدَ العاقل ، لأنَّ أولي الأمرِ إنما تجبُ طاعتهم فيما هو طاعةٌ لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم ، وأمَّا ما كان معصيةً لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فلا تجوزُ طاعةُ أحدٍ من الناس فيه كائناً من كان ، لقولِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم : (السمعُ والطاعةُ على المرءِ المسلمِ فيما أحبَّ وكرهَ ما لم يُؤمَرْ بمعصية ، فإذا أمرَ بمعصية فلا سمعَ ولا طاعة) (1) .

ثُمَّ أَمَرْنَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ تَرُدَّ مَا تَنَازَعْنَا فِيهِ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ، فَقَالَ تَعَالَى : ﴿ ... ﴾ .

وَالرَّدُّ إِلَى اللَّهِ : هُوَ الرَّدُّ إِلَى كِتَابِهِ الْكَرِيمِ ، وَالرَّدُّ إِلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هُوَ الرَّدُّ إِلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَإِلَى سُنَّتِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿ ... ﴾ .
يُرِيدُنَا سُبْحَانَهُ إِلَيْنَا أَنْ رَدَّ مَشَاكِلَنَا كُلَّهَا إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ خَيْرٌ لَنَا ، وَأَحْسَنُ عَاقِبَةً فِي الْعَاجِلِ وَالْآجِلِ ...) (2) .

¹ () رواه الإمام البخاري ح 6725 بابُ السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية .

² () مِنْ بَيَانِ أَصْحَابِ الْفَضِيلَةِ الْعُلَمَاءِ : (مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ الشُّشْرِيُّ ، وَعَبْدُ الْلطِيفِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَعُمَرُ بْنُ حَسَنِ ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَقِيلٍ ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رَشِيدٍ ، وَعَبْدُ الْلطِيفِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَوْدَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَهْيِزَعٍ) بِتَصَرُّفِ يَسِيرٍ ، انظر : مجموع فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى وإياهم ج

وقال الإمامُ ابنُ القيمِ رحمه الله تعالى : (فَمَنَعَنَا سُبْحَانَهُ مِنَ الرَّدِّ إِلَى غَيْرِهِ وَغَيْرِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهَذَا يُبْطِلُ التَّقْلِيدَ ..) (1) .

3 - قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْوَاقَ الْبُيُوتِ ﴾ (2) .

(أقسمَ اللهُ سبحانه في هذه الآيةِ الكريمةِ : أنَّ العبادَ لا يُؤمنونَ حتى يُحكِّموا الرسولَ صلى اللهُ عليه وسلم فيما شجرَ بينهم ، وينقادوا لحكمِهِ ، راغبينَ مُسلمينَ من غيرِ كراهيةٍ ولا حرجٍ ، وهذا يعمُّ مشاكِلَ الدينِ والدنيا ، فهو صلى اللهُ عليه وسلم الذي يحكمُ فيها بنفسِهِ في حياته ، وبسُنَّتِهِ بعدَ وفاته ، ولا إيمانَ لِمَنْ أَعْرَضَ عن ذلكَ أو لَمَّ يرضَ به) (3) .

4 - قولُ اللهِ تعالى : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْوَاقَ الْبُيُوتِ ﴾ (4) .

(4) ، قال الإمامُ ابنُ القيمِ رحمه الله تعالى : (فقطعَ سبحانه وتعالى التَّخْيِيرَ بعدَ أمرِهِ وأمرِ رسولِهِ صلى اللهُ عليه وسلم ، فليسَ لمؤمنٍ أنْ يختارَ شيئاً بعدَ أمرِهِ صلى اللهُ عليه وسلم ، بل إذا أمرَ فأمرُهُ حتمٌ ، وإنما الخيرةُ في قولِ غيره إذا خفي أمرُهُ ، وكان ذلكَ الغيرُ من أهلِ العلمِ به وبسُنَّتِهِ ، فهذه الشروطُ يكونُ قولُ

. 12/261

(1) (إعلام الموقعين ج 2/170 .

(2) (الآية 65 من سورة النساء .

(3) (من بيان أصحاب الفضيلة العلماء السالف ذكرهم ، والمصدر

نفسه ج 12/261 .

(4) (الآية 36 من سورة الأحزاب .

ج 30/79 ج 35/357 ، والإمامِ ابنِ القيمِ في إعلامِ
الموقعين ج 2/217 .

قالَ الإمامُ الشافعيُّ رحمه الله تعالى : (أجمعَ
الناسُ على أنه مَن استبانتَ له سنةُ رسولِ الله صلى
الله عليه وسلم لم يكنْ له أنْ يدعَها لقولِ أحدٍ) (1) .

7 - لعله خفيَ عليهم : أنَّ التقنينَ مدخلٌ لتغييرِ
الشريعةِ بزيادةٍ أو نقصٍ ، وتبديلٍ ، وتعديلٍ (2) ، فهو
طريقٌ إلى الحكمِ بغيرِ ما أنزلَ الله ؟ .

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رحمه الله : (ووليُّ
الأمرِ : إنْ عرَفَ ما جاءَ به الكتابُ والسنةُ حكَمَ بين
الناسِ به ، وإنْ لمْ يعرفه وأمكنه أنْ يعلمَ ما يقولُ هذا ،
وما يقولُ هذا ، حتى يعرفَ الحقَّ حكَمَ به ، وإنْ لمْ
يمكنه لا هذا ولا هذا تركَ المسلمينَ على ما همُ عليه ،
كلُّ يعبُدُ الله على حسبِ اجتهاده ، وليسَ له أنْ يلزمَ
أحداً بقبولِ قولِ غيره وإنْ كانَ حاكماً ، وإذا خرَجَ ولاءُ
الأمرِ عن هذا : فقد حكموا بغيرِ ما أنزلَ الله ، ووقعَ
بأسهمُ بينهم .. وهذا منْ أعظمِ أسبابِ تغيُّرِ الدَّولِ ، كما
قد جرى مثلَ هذا مرَّةً بعدَ مرَّةٍ في زماننا وغيرِ زماننا ،
ومنْ أرادَ الله سعادته جعله يعتبرُ بما أصابَ غيره ،
فيسلكَ مسلكَ مَنْ أيَّده الله ونصره ، ويجتنبَ مسلكَ
مَنْ خذله الله وأهانته ..) (3) .

وقال رحمه الله تعالى : (ومنْ أوجبَ تقليدَ إمامٍ
بعينه استتيب ، فإنْ تابَ وإلاَّ قُتِلَ ، وإنْ قالَ ينبغي كآنَ
جاهلاً ضالاً) (4) .

(1) (الروح ص 264 ، إعلام الموقعين ج 2/282 ، الاتباع لابن أبي
العز الحنفي ص 24 .

(2) (انظر : ج 3/207 من أبحاث هيئة كبار العلماء .

(3) (مجموع الفتاوى ج 35/387-388 .

(4) (الفتاوى الكبرى ج 4/625 .

سواه؟ أو يقول: إنَّ دينَ الله الذي شرَّعه لعباده خلافُه؟ أو يقول: لا أدري؟ ولا بُدَّ للقاضي من قولٍ من هذه الأقوال، ولا سبيلَ له إلى الأول قطعاً، فإنَّ دينَ الله الذي لا دينَ له سواه لا تسوغُ مخالفتُه، وأقلُّ درجاتِ مخالِفِهِ أنْ يكونَ من الأثمين، والثاني لا يدَّعيه، فليسَ له مَلْجَأٌ إلا الثالث؟ **فيا لله العجب!** كيف تُستباحُ الفروجُ والدماءُ والأموالُ والحقوقُ وتُحللُ وتُحرَّمُ بأمرٍ أحسنُ أحواله وأفضلها: لا أدري؟

فإن كنتَ لا تدري فتلك مُصيبةٌ وإن كنتَ تدري فالمصيبةُ أعظمُ⁽¹⁾.

10 - إذا عُمِلَ بِمَا دَعَا إِلَيْهِ هَؤُلَاءِ - لا قَدَّرَ اللهُ - فسَيُلزَمُ القضاةُ الجُدُّ عندَ التَّعيينِ بالحكم بالتَّقينِ الجديدِ، قالَ الإمامُ ابنُ قدامةَ رحمه اللهُ تعالى: (ولا يجوزُ أن يُقلدَ القضاةُ لواحدٍ على أن يحكَمَ بمذهبِ بعينه، وهذا مذهبُ الشافعيِّ، ولا أعلمُ فيه خلافاً ..)⁽²⁾.

11 - بالنظرِ إلى حالِ التَّقينِ المُلزمِ به في الدُولِ: نجدُ أنه لم يثبتْ على وتيرةٍ واحدةٍ، بل من تغييرٍ إلى تغييرٍ، وتبديلٍ إلى تبديلٍ؟

وتتبعاً لهذا (فالقرنسيونَ ومنَ حذا حدوهم تركوا للمحاكمِ حقَّ الاجتهادِ في تفسيرِ النصوصِ وفي تطبيقها على القواعدِ العمليةِ وعلى القضايا التي تُعرضُ عليهم)⁽³⁾.

وقالَ العلامةُ محمدُ الأمينُ الشنقيطي رحمه اللهُ: (إنَّ التدوينَ المذكورَ سنَّ به فأعلوه التغييرَ لمن يأتي

¹ () إعلام الموقعين للإمام ابن القيم رحمه الله ج 2/191 بتصرف

² () المغني ج 9/106 .

³ () انظر: مقدمة في إحياء علوم الدين للمحامي المحمصاني ص

بعدهم ، لأنهم بتدوينهم ألغوا أقوال أهل العلم المخالفة لما دونوا ، وذلك يدعو لصرف النظر عن أصولها ومداركها الشرعية ، فالذين يأتون بعدهم يوثيك أن يقولوا : هؤلاء الذين دونوا تركوا أقوالاً قالها من هو أعلم منهم وأقدم زماناً ، وستفعل معهم مثل ما فعلوا مع غيرهم ، فسيكون ذلك طريقاً إلى التغيير والتعديل ، ويوثيك أن ينتهي ذلك إلى التبديل الكلي - تَرَجُو الله أَنْ لَا يُقَدَّرَ ذَلِكَ - والأمّتان اللتان دوتتا بعض الأحكام الشرعية - أعني الأتراك والمصريين - انتهى أمرهما إلى التبديل الكلي (1) .

(فما دام أن هذه الحقيقة المُرّة ماثلة أمامنا ، فكيف نلجأ إليها ، وبالتالي نستثمر مساوئها ، فاللهم إنا نضرع إليك من أصابع التصع) (2) .

12 - أدان أحد الداعين للتقنين نفسه عندما قال : (إن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان) !!؟ .
فنقول : إن التقنين يُعتبر حجراً على الأحكام الاجتهادية ، فيمنع تغير الفتوى بتغير الزمان ، والقاعدة الشرعية : تغير الفتوى بتغير الأزمنة والأحوال (3) .
 قال سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله :
 (وحكم الله ورسوله لا يختلف في ذاته باختلاف الأزمان وتطور الأحوال وتجدد الحوادث ، فإنه ما من قضية كائنة ما كانت إلا وحكمها في كتاب الله تعالى وسنة رسوله نصّاً أو ظاهراً ، أو استنباطاً أو غير ذلك ، عليم ذلك من علمه ، وجهله من جهله ، وليس معنى ما ذكره العلماء من تغير الفتوى بتغير الأحوال : ما ظنه

(1) (فقه النوازل ج 1/96 .

(2) (فقه النوازل ج 1/88 .

(3) (انظر : إعلام الموقعين ج 3/14-107 .

مَنْ قَلَّ نَصِيْبُهُمْ أَوْ عُدِمَ مِنْ مَعْرِفَةِ مَدَارِكِ الْأَحْكَامِ وَعِلَلِهَا ، حَيْثُ ظَنُّوا أَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ يَحْسَبُ مَا يُلَائِمُ إِرَادَتَهُمْ .. فَيَحْرَفُونَ لِذَلِكَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ، وَحِينَئِذٍ : مَعْنَى تَغْيِيرِ الْفَتَوَى بِتَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمَانِ : مُرَادُ الْعُلَمَاءِ مِنْهُ مَا كَانَ مُسْتَضْحَبَةً فِيهِ الْأَصُولُ الشَّرْعِيَّةُ ، وَالْعِلَلُ الْمَرْعِيَّةُ ، وَالْمَصَالِحُ الَّتِي جِنْسُهَا مُرَادٌ لِلَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ (1) .

13 - التَّقْنِينُ سَبِيلٌ لِهَجْرِ الْفِقْهِ الشَّرْعِيِّ كُلِّهِ ، وَعَدَمِ الرَّجُوعِ إِلَيْهِ إِلَّا لِلْمَوَادِّ الْمُقْتَنَّةِ إِنْ كَانَتْ مِنَ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ .

14 - التَّقْنِينُ سَبَبٌ رَئِيسٌ لِلْقَضَاءِ عَلَى التَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ قَضَاءً نَهَائِيًّا فِي مَجَالِ الْبَيَانِ لِأَحْكَامِ الْمَعَامَلَاتِ اِكْتِفَاءً بِالتَّقْنِينِ .

15 - التَّقْنِينُ فِيهِ تَضْيِيقٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِحَمْلِهِمْ عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ بِصِفَةِ مُسْتَدِيمَةٍ (2) .

فَتَبَيَّنَ لَنَا مِمَّا مَضَى :

أَنَّ تَقْنِينَ الشَّرِيعَةِ وَالَّذِي يُرِيدُ بِهِ مَنْ دَعَا إِلَيْهِ - مَعَ إِحْسَانِ الظَّنِّ بِهِ - دَرَاءً مَفْسَدَةً اخْتِلَافِ الْقَضَاءِ ؟
يَسْتَلْزِمُ مَفَاسِدَ أَعْظَمَ مِنْ ذَلِكَ : فَهُوَ خُطْوَةٌ إِلَى

(1) (مجموع فتاوى سماحته ج 12/289 .

(2) (قال العلامةُ الشَّيْخُ بَكْرُ أَبُو زَيْدٍ - وَفَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : (لقد أَفَاضَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُقْلَدَةِ مِنْ وَاحِدٍ وَثَمَانِينَ وَجْهًا فِي نَحْوِ تِسْعِينَ صَحِيفَةً مِنْ كِتَابٍ : إِعْلَامُ الْمَوْقِعِينَ ج 2/189-260 وَهِيَ بِجَمَلَتِهَا تَنْسَحِبُ عَلَى مَطْلَبِ إِقَامَةِ الْأَدْلَةِ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ إِلْزَامِ الْقَاضِي بِمَذْهَبِ مُعَيَّنٍ أَوْ قَوْلِ مُقْتَنٍ) فَفَقَهُ النَّوَازِلِ ج 1/71 .

(3) الانتقال عن الشريعة الإسلامية إلى الأنظمة الوضعية ، ولعلَّ مَنْ دَعَا إليه يجهلُ ذلك ، أو يتجاهله .
 فدعوة الداعين للتقنين - هدايا الله وإياهم - :
 ممتنعة شرعاً وواقعاً ، فموقع دعوتهم من أحكام
 التكليف حسب الدلائل والوجوه الشرعية أنه : مُحَرَّمٌ
 شرعاً ، لا يجوز الإلزامُ به ، ولا الالتزامُ به .
 ودعوتهم مولودة غريبة ، ليست في أحشاء أمتنا
 الإسلامية ، غريبة في لغتها ، غريبة في سيرها وأصالة

(3) قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله : (وإيضاح ذلك : أن النظام الوضعي تتركب حقيقته من شيئين : أحدهما : صورته التي هي شكله وهيئته في ترتيب مواده والحرص على تقريب معانيها وضبطها بالأرقام .

والثانية : حقيقة روحه التي هي مشابهة لذلك الهيكل والصورة كمشابهة الروح للبدن ، وتلك الروح هي حكم الطاغوت ، فصار التدوين مشتملاً على أحدهما والواحد نصف الاثنين ، ومما يُظن ظناً قوياً ويخشى خشية شديدة أن وضع شكل وصورة النظام الوضعي بالتدوين وضع حجر أساس لفتح روح هذا الهيكل الأصلية فيه ، ولا شك أن الظروف الراهنة ومخايل الظروف المستقبلية تؤكد أن تيارات الإلحاد الجارفة في أقطار المعمورة الناظرة إلى الإسلام بعين الحط والإزدراء يغلب على الظن ويخاف خوفاً شديداً أنها بقوة مغناطيسها الجذابة التي جذبت غير هذه البلاد من الأقطار من نظامها الإسلامي التي توارثته عشرات القرون إلى النظام الوضعي الذي شرعه الشيطان على السنة أوليائه ، ستجذب هذه البلاد يوماً ما إلى ما جذبت إليه غيرها من الأقطار التي فيها مئات العلماء كمصر ، لضعف الوازع الديني في الأغلبية الساحقة من شباب المسلمين ، وكون الثقافة المعاصرة من أعظم الأسباب للانتقال إلى القوانين الوضعية ، فجميع الملابس العالمية مُعينة على الشر المحذور إلا ما شاء الله ، ولا سيما إن كانت هيئة كبار العلماء قد يُقال أنها ابتدأت وضع الحجر الأساسي لذلك بالرضا بالانتقال عمّا توارثته الأمة جيلاً بعد جيل إلى وضع نظام شرعي ديني في مسلاخ نظام وضعي بشري شيطاني ، وليس هذا من الأمور الدنيوية البحتة التي تُؤخذ عن الكفار ، لأنه أمرٌ قد يُقال : إنه ذريعة إلى أعظم فساد ديني (فقه النوازل ج 1/95-96 .

بذلُّ المزيد من العناية باختيار القضاة ، وإعدادهم وتأهيلهم تأهيلاً علمياً ، وتدريباً عملياً رفيعاً ، وزيادة أعدادهم ممَّن تتوفرُ فيهم الشروط حسب الاستطاعة بغضِّ النظر عن تاريخ تخرُّجهم من الكليات الشرعية .

ومنها : مكاتبُ علماء المناطق والمُدين والقرى : لترشيح مَنْ يروته أهلاً لذلك من كبار طلابهم من مُعلمين أو موظفين ، أو مُتفرِّغين .

ومنها : تركيزُ المحاكم في المُدن ، والاكتفاء بطلبة علم مُرشحين من علمائنا يوكل إليهم مع الوعظ والإرشاد والإمامة : القضاء في حدود معيّنة في القرى بعد تدريبهم ، ومرجعهم أقرب قاض لقريتهم .

ومنها : الرفعُ لهيئة كبار العلماء ومجلس القضاء الأعلى عن القضايا المستجدة الهامة والتي ربّما يشتبه الحكم فيها على بعض القضاة ، فيستعينون بما تتوصل إليه هيئة كبار العلماء ومجلس القضاء لا لإلزامهم به ، ولكن ليكون عوناً لهم على البحث عن الحق .

ومنها : عدمُ السماح للصحافة بالتعرُّض لمثل هذه القضايا مع طلبية العلم ، فضلاً عن الروابض والمتعالمين .

فعن أبي هريرة ؓ قال : قال رسولُ الله ﷺ : (سيأتي على الناس سنواثُ خداعاتُ ، يُصدَّقُ فيها الكاذبُ ، ويُكذَّبُ فيها الصادقُ ، ويُؤتمنُ فيها الخائنُ ، ويُخونُ فيها الأمينُ ، وينطقُ فيها الرُّويضةُ) ، قيل : وما الرُّويضةُ ؟ قال : الرَّجلُ التافه في أمرِ العامَّةِ (رواه الإمامُ أحمدُ ⁽¹⁾) .

⁽¹⁾ () ح 7899 ، وابن ماجه ح 4036 بابُ شدة الزمان ، وجود إسناده الحافظ في الفتح 13/84 .

إلى غير ذلك من الحلول والتي لا يخفى مثلها وغيرها على أصحاب الفضيلة رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى وكبار القضاة إن شاء الله .

وقد ذهب أكابر العلماء في عصرنا هذا إلى

حرمة (تقنين الشريعة) ومنهم ممن وقفت عليه :

محمد الأمين الشنقيطي ، وعبدُ الله بنُ حميد ، وعبدُ العزيز بنُ باز ، وعبدُ الرازق عفيفي ، وإبراهيم بن محمد آل الشيخ ، وعبدُ العزيز بنُ صالح ، ومحمدُ الحركان ، وسليمانُ العبيد - رحمهم الله تعالى - .
وعبدُ الله بنُ عبدِ الرحمن الغديان ، وصالحُ بنُ محمد اللحيان⁽¹⁾ ، وعبدُ الله بنُ عبدِ الرحمن الجبرين⁽²⁾ ،
وصالحُ بن فوزان القوزان⁽³⁾ ، وبكرُ بنُ عبدِ الله أبو زيد⁽⁴⁾ ،
وعبدُ الرحمن بنُ عبدِ الله العجلان⁽⁵⁾ ، وعبدُ الله بنُ محمد الغنيمان⁽⁶⁾ ، وعبدُ العزيز بنُ عبدِ الله الراجحي⁽⁷⁾ - وفقهم الله تعالى - .

وأختم رسالتي هذه بما رواه يزيد بنُ عميرة قال :
(كان معادُ لا يجلسُ مجلساً للذكر إلا قال : الله حكّم قسطاً ، هلكَ المُرتابون ، إنَّ من ورائكم فتناً يكثرُ فيها المالُ ، ويُفتحُ فيها القرآنُ ، حتَّى يأخذَهُ المؤمنُ والمنافقُ ، والرَّجلُ والمرأةُ ، والصغيرُ والكبيرُ ، والعبدُ

¹ () انظر : ج 3/239 من أبحاث هيئة كبار العلماء .

² () ذكر ذلك وفقه الله في إجابة على سؤال وُجّه إلى فضيلته في أحد دروسه هذا العام 1426 .

³ () انظر : مقال الشيخ وفقه الله الذي نُشر في جريدة الجزيرة عدد 11913 في 3/4/1426 .

⁴ () انظر : فقه النوازل ج 100-1/9-100 للشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد .

⁵ () كما في تقديمه وفقه الله تعالى في أول هذه الرسالة .

⁶ () كما في تقديمه وفقه الله تعالى في أول هذه الرسالة .

⁷ () ذكر ذلك في إجابة على سؤال وُجّه إليه في 23/8/1426 .

والْحُرُّ ، فيوشكُ قائلُ أن يقولَ : ما للناس لا يتبعوني
وقد قرأتُ القرآنَ ، ما هم بمُتبعيَّ حتى أبتدعَ لهم غيرَهُ
، فأياكم وما ابتدعَ فإنَّ ما ابتدعَ ضلالةٌ ، وأحذركم ربيعةُ
الحكيم ، فإنَّ الشيطانَ قد يقولُ كلمةَ الضلالةِ على
لسانِ الحكيمِ ، وقد يقولُ المنافقُ كلمةَ الحقِّ ، قالَ :
قلتُ لمعاذَ : ما يُدرينيَ رحمتُ الله أنَّ الحكيمَ قد يقولُ
كلمةَ الضلالةِ ، وأنَّ المنافقَ قد يقولُ كلمةَ الحقِّ ، قالَ
: بلى ، اجتنبَ مِنْ كلامِ الحكيمِ المشتهراتِ التي يُقالُ
لها : ما هذه ، ولا يتبينك ذلكَ عنه ، فإنه لعله أن يُراجعَ ،
وتلقَ الحقَّ إذا سمعته ، فإنَّ على الحقِّ نوراً (1) .
وقال حذيفةُ بنُ اليمانِ : (كانَ الناسُ يسألونَ
رسولَ الله ﷺ عن الخيرِ ، وكنْتُ أسأله عن الشرِّ مخافةً
أنَّ يُدرِكَنِي ، فقلتُ : يا رسولَ الله : إنا كنا في جاهليةٍ
وشرِّ ، فجاءنا اللهُ بهذا الخيرِ ، فهل بعدَ هذا الخيرِ شرٌّ ؟
قالَ : نعم ! فقلتُ : هل بعدَ ذلكَ الشرِّ من خيرٍ ؟ قالَ
: نعم ، وفيه دَحْنٌ قلتُ : وما دَحْنُه ؟ قالَ : قومٌ
يسْتَتونَ بغيرِ سُنتي ، ويَهْدونَ بغيرِ هديي ، تعرِفُ منهم
وُتْكِرُ ، فقلتُ : هل بعدَ ذلكَ الخيرِ مِنْ شرٍّ ؟ قالَ :
نعم ، قومٌ من جلدَتنا ! ويتكلمونَ بالسِّتِّنا ! قلتُ : يا
رسولَ الله : فما ترى إنَّ أدركني ذلكَ ؟ قالَ : تلزمُ
جماعةَ المسلمينَ وإمامَهُم ! فقلتُ : فإنَّ لمْ تَكُنْ لَهُم
جماعةٌ ولا إمامٌ ؟ قالَ : فاعتزلْ تلكَ الفِرَقَ كلها ، ولو
أنَّ تعصَّ على أصلِ شجرةٍ ، حتَّى يُدرِكَكَ الموتُ وأنتَ
على ذلكَ (2) .

(1) (رواه أبو داود ح 4611 بابُ لزوم السنة ، وعبد الرزاق في
مصنفه ح 20750 ، والحاكم في المستدرک وصححه ح 8422
كتاب الفتن والملاحم .

(2) (رواه البخاري ح 3411 بابُ علامات النبوة في الإسلام ،
ومسلم واللفظ له ح 1847 بابُ وجوب ملازمة جماعة المسلمين

قال شيخُ الإسلام محمدُ بنُ عبد الوهاب رحمه الله تعالى : (قال أبو العالِيَّة : تعلّموا الإسلامَ , فإذا تعلّمتموه فلا ترعّبوا عنه , وعليكم بالصراطِ المستقيم , فإنه الإسلامُ , ولا تنحرفوا عن الصراطِ يميناً ولا شمالاً , وعليكم بسنة نبيكم ﷺ , وإياكم وهذه الأهواءُ . انتهى , تأمل كلامَ أبي العالِيَّة هذا ما أجلهُ , واعرف زمانه الذي يُحدّرُ فيه من الأهواءِ التي من اتّبعتها فقد رَغِبَ عن الإسلامِ , وتفسيرَ الإسلامِ بالسنةِ , وخوَقَه على أعلامِ التابعينَ وعلمائهم من الخروجِ عن السنةِ والكتابِ !!

يتبينُ لك معنى قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُضِلَّهُمْ رَبِّي فَأَعَدُّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ (1)

وقوله : ﴿ وَمَنْ يُضِلَّهُمْ رَبِّي فَأَعَدُّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ (2)

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُضِلَّهُمْ رَبِّي فَأَعَدُّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ (3)

وأشباهُ هذه الأصول الكبار التي هي أصلُ الأصول , والناسُ عنها في غفلةٍ , وبمعرفةٍ يتبين معنى الأحاديثِ في هذا البابِ وأمثالها , وأمّا الإنسانُ الذي يقرأها وأشبابها , وهو آمنٌ مطمئنٌ أنها لا تناله !! ويظنّها في قومٍ كانوا فبادوا !!

﴿ وَمَنْ يُضِلَّهُمْ رَبِّي فَأَعَدُّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ (4) (5)

عند ظهور الفتن وفي كلِّ حال , وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة .

(1) الآية 130 من سورة البقرة .

(2) الآية رقم 131 من سورة البقرة .

(3) الآية 130 من سورة البقرة .

(4) الآية 99 من سورة الأعراف .

(5) كتاب فضل الإسلام ص 28-29 لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى .

وَفَقَّ اللهُ الْقَائِمِينَ عَلَى الْقَضَاءِ لِلصَّوَابِ وَالْإِخْلَاصِ
فِي الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ ، وَنَفَعَ بِهِمُ الْبِلَادَ وَالْعِبَادَ ، وَأَعَاتَهُمْ
عَلَى ذِكْرِهِ ، وَشُكْرِهِ ، وَخَشْيَتِهِ ، وَحُسْنِ عِبَادَتِهِ ،
وُتُصِرَةَ كِتَابِهِ ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعِبَادِهِ
الصَّالِحِينَ ، وَهَدَاهُمْ لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ، إِنَّهُ
سَبْحَانَهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ .
كَمَا أَسْأَلُهُ سَبْحَانَهُ أَنْ يَهْدِيَ ضَالَّ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَنْ
يُذْهِبَ عَنَّا وَعَنْهُمْ الْبَأْسَ ، وَأَنْ يَصْرِفَ عَنَّا وَعَنْهُمْ كَيْدَ
الْكَائِدِينَ ، وَأَنْ يَحْفَظَنَا بِالْإِسْلَامِ قَائِمِينَ ، وَقَاعِدِينَ ،
وَرَاقِدِينَ ، وَأَنْ لَا يُشْمِتَ بِنَا الْأَعْدَاءَ وَلَا الْحَاسِدِينَ ، إِنَّ
اللَّهَ لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ،

(1)

(الدِينُ النَّصِيحَةُ ، قُلْنَا : لِمَنْ ، قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : لِلَّهِ ، وَلِكِتَابِهِ ، وَلِرَسُولِهِ ، وَلِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ ،
وَعَامَّتِهِمْ) (2) .
وَصَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

كتبه

عبد الرحمن بن سعد الشثري (3) .

(1) (الآية 88 من سورة هود .

(2) (رواه الإمام مسلم رحمه الله تعالى ح 196 باب بيان أن الدين
النصيحة .

(3) (أملٌ منك أخي الكريم : موافاتي باقتراحاتك وملاحظاتك على
0555775888 والمؤمن مرآة أخيه ، والله في عون العبد ما كان
العبد في عون أخيه .